أزمة النظام الريعي في الجزائر: قراءة من زاوية نظرية الضبط الاقتصادي

The crisis of the rent-oriented régime of accumulation in Algeria: a reading in terms of regulation

سمير بلال [1,*]

[1] كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة مولود معمري تيزي وزو (الجزائر)،

(samirbellal@yahoo.fr)

تاريخ الاستلام: 2023/12/07؛ **تاريخ المراجعة**: 2023/12/07؛ **تاريخ القبول**: 2023/12/31

ملخص: تقترح هذه الورقة، بناءً على مقاربة مستعارة من مدرسة الضبط الاقتصادي، تقديم وصف للأزمة الهيكلية للنظام الريعي السائد في الجزائر. سيسمح لنا التحليل بتشخيص مصادر الأزمة وتحديد مظاهرها الرئيسية على مستوى الاقتصاد الكلي وعلى مستوى سلوك الفاعلين في عملية التراكم. تستنتج الورقة أن أزمة النظام الريعي لها بعد اقتصادي كلي يتجسد من خلال إعاقة تحويل الادخار إلى استثمار وبعد مؤسسي من خلال طغيان سلوكيات البحث عن الريع عند فاعلي عملية التراكم. في آخر الورقة، نتساءل حول شروط وإمكانيات الخروج من أزمة الريع ونستنتج أن السؤال متعلق أساسا بتحديد قدرة أو استعداد الدولة لتزويد نفسها بالوسائل السياسية والقانونية اللازمة لمكافحة هيمنة السلوك الريعي.

الكلمات المفتاح: النظام الريعي، نمط الضبط، الأزمة، الترتيبات المؤسسية، الفوردية.

تصنيف JEL: O10 ; O43 ; K20 ; B52 ; L51

Abstract : This paper intends to provide a specification, based on the regulation approach, of the structural crisis of the rent-oriented regime at work in Algeria. The analysis will enable us to diagnose the sources and identify the main demonstrations of this crisis in the macroeconomic level and the level of the behavior of the actors of the accumulation. The paper concludes that the crisis of the economic regim has a macroeconomic dimension that is embodied by impeding the conversion of saving into investment and an institutional dimension through the dominance of rent-seeking behaviors among the actors of the accumulation process.

Keywords: Rent-oriented regim, mode of regulation, crisis, institutionnal arrangement, fordism.

Jel Classification Codes : O10 ; O43 ; K20 ; B52 ; L51

* سمير بلال samirbellal@yahoo.fr

مقدمة:

في الوقت الذي يكون فيه الاهتمام موجه أساسا إلى الأزمة في قلب النظام الاقتصادي العالمي، يمكن أن نعتبر أنه ليس من غير المناسب التطرق الى ما يحدث فيما يسمى بدول الهامش. فالعديد من هذه الدول تشهد وضع مالي يتناقض مع الصعوبات التي تواجهها اقتصادات المركز الرأسمالي. هذا هو الحال في بعض من البلدان الناشئة، وبشكل خاص في ما يسمى بالدول الريعية، مثل الجزائر.

هل هذا يعني أن الاقتصاد الجزائري، حيث تلعب تركيبته الريعية دور الجدار الواقي من تبعات وضغط الأزمة الدولية، ليس في أزمة؟ الإجابة بالإيجاب تعني حجب ملاحظة أنه، إلى جانب آثار العدوى الناتجة عن الترابط الاقتصادي بين مختلف البلدان، يمكن أن يكون لبلد ما أزمته الخاصة، وهي أزمة داخلية تعمل ميكانيزماتها بشكل مستقل عما يحدث في بيئته الخارجية. في هذا الإطار، يبدو أن الجزائر تشكل تجسيد مثالي لاحتمال ظهور أزمة داخلية حتى عندما تكون الموارد الخارجية وفيرة.

كان من الممكن أن تكون هذه المساهمة بعنوان "الأزمة في الجزائر: المعنى واللا. معنى"[1]. مثل هذا العنوان له ميزة التأكيد على شرعية التساؤل حول المحتوى الذي يجب أن يُعطى لمفهوم الأزمة في السياق الخاص بالجزائر. أما عيبه فيكمن في أنه يهمش، من خلال عدم استحضارها بصراحة، الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري.

منذ منتصف الثمانينيات، انجرت الجزائر، رغما عن نفسها في غالب الأحيان، إلى ديناميكية تغيير اقتصادي حقيقي، ولكن هذا الأخير ظهر أنه غير قادر على تشجيع ظهور نظام جديد للتراكم؛ إذ لا تزال عملية إعادة الإنتاج الاقتصادي للمجتمع بأسره تعتمد على الموارد التي يوفرها تصدير المحروقات[2]. هذه ملاحظة مشتركة على نطاق واسع ولكنها، للمفارقة، لا تؤدي إلى نفس التشخيص لطبيعة الأزمة الاقتصادية السائدة، ولو بشكل غير ظاهر، في البلاد.

إن دراسة الأزمات، أو بالأحرى فترة الأزمات، تجعل من الممكن إبراز الآليات العميقة لأنظمة التراكم، والتي تخضع لتوترات قوية. فيما يلي، نقترح توصيف للأزمة الهيكلية للنظام الريعي القائم في الجزائر، مما يسمح لنا، بناءً على تصنيف الأزمات الذي أعدته نظرية الضبط الاقتصادي، بتشخيص مصادرها وتحديد أهم مظاهرها على مستوى الاقتصاد الكلي وعلى مستوى سلوك الفاعلين الرئيسيين في التراكم.

لكن قبل ذلك، دعونا نعود إلى معاني مفهوم الأزمة.

1. ماذا عن الأزمة في الجزائر؟

إذا كانت الأزمات التي تلت تلك التي حدثت أواخر الثمانينيات قد أدت إلى تغييرات مؤسسية كبيرة، فإنها في المقابل أثبتت عدم قدرتها على تدعيم ظهور نظام جديد للتراكم. تلك هي الفكرة الاساسية التي نقترح تطويرها في هذه الورقة. لكن قبل أن نذهب بعيدا في الموضوع، دعونا نعود إلى معاني مفهوم الأزمة.

بالنسبة لنظرية الضبط الاقتصادي، فإن النمو الاقتصادي، بشكل عام، هو تعبير عن تماسك مجموعة من الأشكال المؤسسية (institutional forms). ويترتب عن ذلك أن الأزمات الهيكلية، عندما تحدث، تكون بمثابة ترجمة لخصائص نمط الضبط الاقتصادي ونظام التراكم[3].

لذلك فإن مصطلح الأزمة لا يمكن فصله عن نمط الضبط الاقتصادي ونظام التراكم. بناءا على هذا، نميز، في التصنيف العام للأزمات، نوعين من الأزمات الهيكلية، اعتمادًا على ما إذا كان مصدرها في الضبط الاقتصادي أو في نظام التراكم: أزمة نمط الضبط، وأزمة النظام التراكمي[4].

في الحالة الأولى، قد تكون التسلسلات الظرفية غير مواتية لكن نظام التراكم يظل قابلاً للدوام. أما في الحالة الثانية، فإن المهدد في وجوده هو مبدأ نظام التراكم في حد ذاته لأن التناقضات بين الأشكال المؤسسية الأساسية التي تحدد معالمه تكون قد وصلت إلى حدها. قد يبدو هذا التمييز ذو طابع مجرد إلا أن أهميته تتجلى بإسهاب بمجرد النظر في الأنظمة الملموسة، مثل النظام الذي نحن بصدد الاهتمام به هنا، أي النظام الريعي[5] السائد في الجزائر.

في هذا الأخير، يمكن تحديد مصدرين للأزمات، وكل واحد منهما يشير في الواقع إلى شكلي الازمة اللذين تم ذكرهما أعلاه.

المصدر الأول يأتي من كون تقلبات السوق النفطية الدولية تعمل كقوة خارجية قادرة على منع أو ترخيص، حسب الحالة، استمرار العملية التراكمية. يمكن أن يحدث المنع بطريقتين رئيسيتين:

- نقص في سلع الرأسمال نتيجة انخفاض الطاقة الاستيرادية التي أصبحت غير كافية.
- إعاقة حركة الطلب الداخلي بعد انخفاض دخل الفئات الريعية.

يمكن أن تجتمع الطريقتين في وقت واحد. ويبدو أن هذا ما حدث بشكل خاص في أعقاب انخفاض أسعار النفط في عام 1986، عندما بدأت مشاكل توريد المعدات والمواد الخام تطرح بحدة.

المصدر الثاني للأزمة يكمن في ضعف إنشاء منافذ داخلية (internal outlets)، حتى عندما تكون قدرات الاستيراد (من سلع الرأسمال والمواد الخام وغيرها) كافية. من المحتمل أن تكون ظاهرة تمركز المداخيل، والعوائق ذات الطبيعة المؤسسية، وما إلى ذلك من أمور أخرى، وراء اعتراض ظهور عمليات ذاتية الديمومة لإنشاء منافذ البيع. هذا الوضع يميز الى حد كبير العقد الأول من القرن الحالي.

باختصار، يمكن أن تنجم الأزمات عن عدم كفاية قدرة الاستيراد وضعف إنشاء منافذ البيع، ويمكن أن تحدث هاتان الحالتان في وقت واحد أو بشكل منفصل. في الحالة الأولى، نحن أمام أزمة نظام التراكم، وفي الحالة الثانية، أزمة نمط الضبط الاقتصادي.

تجدر الإشارة هنا إلى أن هذا التمييز ليس حاضرًا بشكل كبير في التحليلات التقليدية المخصصة لأزمة النظام الريعي، وهي التحليلات التي تُمنح فيها الأولوية غالبًا للعوامل الخارجية. نجد هذا النهج بشكل خاص في المقاربات التي تنسب نفسها للتيار الماركسي[6].

تقدم غالبًا المقاربات التي تنسب نفسها للماركسية الأزمة في علاقتها مع الديناميكيات الاقتصادية المتناقضة التي تحرك المركز الرأسمالي والتي ينتهي بها الأمر إلى تداعيات سلبية على الديناميكيات الاقتصادية والاجتماعية المحلية السائدة في بلدان الهامش (periphery)، التي تنتمي إليها البلدان الريعية. وعندما يحث أن تتم الإشارة إلى العوامل الداخلية لتفسير الأزمة، فغالباً ما يكون ذلك للتأكيد على "تواطؤ" بعض القوى الداخلية المتحالفة مع رأس المال الدولي.

بالإضافة إلى البعد الخارجي الذي يشير بشكل أساسي إلى الطبيعة غير المستقرة والمتقلبة والزائلة لعائدات النفط التي تعمل كمصدر لتمويل التراكم الداخلي (أزمة نظام التراكم)، تأخذ الأزمة بعدًا داخليًا (أي أزمة نمط الضبط الاقتصادي). يجب الإشارة هنا الى أن الأزمة في بعدها الداخلي لها خصوصيات كبيرة مقارنة بالنموذج المرجعي للفوردية (fordism). في الواقع، تظهر الأزمة في الجزائر كنقيض لأزمة النظام الفوردي.

ما هي، بالمقارنة مع أزمة النظام الفوردي[7]، خصوصيات الأزمة في الجزائر؟

أولاً، نلاحظ أن تطور الإنتاجية يرتكز بشكل أساسي على استيراد واعتماد التقنيات المدمجة في المعدات والسلع الوسيطة التي تنتجها الاقتصادات المتقدمة وأن القطاع المحلي لم يتمكن من حشد هذه المكاسب الإنتاجية، لأسباب مختلفة، باستثناء قطاع التصدير الوحيد، قطاع المحروقات، الذي يضل جيبًا (enclave)[8]. من وجهة نظر تقنية، ظهر أن زرع نمط عمل من النوع الفوردي لم تكن له التأثيرات المتوقعة من حيث الإنتاجية إذ تشير الإحصائيات إلى أن تطور الإنتاجية في القطاع الصناعي العام (باستثناء المحروقات) كان سلبيا طوال الفترة 1967-1985[9].

ثانيًا، يعتمد نظام الطلب اعتمادًا كبيرًا على الواردات. على عكس البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة، لا تساهم الأجور في تكوين القدرة التنافسية وهي ليست عاملاً دافعًا للطلب المحلي أيضًا. بشكل عام، يتم إغلاق حلقة التراكم بشكل منفصل عن الفضاء المحلي، وهو انفصال زاد من حدته الانفتاح الأكبر للاقتصاد الوطني في السنوات الأخيرة.

ثالثا، فإن الطبيعة الغامضة للتقنين المؤسسي للعلاقة الأجرية أدت إلى نشوء آليات تنافسية من حيث تكوين الأجور. من الواضح أن الأزمة في هذا السياق لا يمكن تفسيرها بالآثار المزعزعة للاستقرار المرتبطة بتعميق وتوسيع الطابع المؤسسي للعمل الأجير. على العكس من ذلك، يعتبر البعض أن الازمة مرتبطة بالعناصر التي تعيق حركة توسيع مجال العمل الأجير[10].

إن الفرضية التي بموجبها ينظر الى التصنيع في الجزائر وكأنه يتمثل في زرع نمط عمل فوردي هي، نظرا لكل الأسباب المذكورة سابقا، قابلة للنقاش. إذا كان نوع التكنولوجيات المستوردة وتنظيم الإنتاج الذي تحفزه هذه التكنولوجيات يدفعان الى اعتماد أسلوب عمل من النوع الفوردي، فقد بقي هذا الأخير خارج المجتمع المدني أو المجتمع "الأجري"، إذ لم يدمج هذا الأخير لا السلوكيات الاجتماعية ولا القيود التقنية التي يتطلبها هذا النمط من العمل[11].

أما السمة الرابعة فتتعلق بسياسة الدولة لإعادة إنتاج قوة العمل، أو بعبارة أخرى، وضع الأجور كفئة من فئات الدخل. وفي الواقع، خلال مرحلة اعتماد مشروع التصنيع في السبعينيات، لم تكن الأجور عاملاً من عوامل الكفاءة الاقتصادية. فقد كانت مرتبطة بالريع وسياسة الدولة، وكان يتم توزيعها دون الأخذ بعين الاعتبار النتائج الاقتصادية للمؤسسات. علاوة على ذلك، لم يكن من الممكن تلبية الطلب الناتج من الأجور من قبل السوق المحلية. فالسوق الدولية، من خلال الدولة، هي التي كانت تعوض السوق المحلية. في الواقع، لم تكن سياسة الدولة لإعادة إنتاج القوى العاملة ممكنة إلا بفضل اللجوء إلى الريع النفطي. وقد اتخذت هذه السياسة شكلاً ملموساً من خلال الواردات الغذائية (التي مثلت 17% من إجمالي واردات البلاد للفترة 1967-1978 وأكثر من 19% للفترة 1979-1985) ومن خلال سياسة دعم أسعار المنتجات الأساسية.

باختصار، تقودنا مجموعة العناصر التي تم ذكرها للتو إلى الاقرار بالحاجة إلى فهم مسألة التراكم بما يتجاوز التحليل الكلاسيكي المبني على فكرة إعادة الإنتاج والفائض والتراكم، وهو التحليل الذي يركز على العلاقة بين الربح والتراكم. إن هيمنة السلوك الريعي، الناتجة عن البيئة المؤسسية السائدة في المجتمع والتي يرتبط ظهورها بتوفر ريع النفط، تبرر الإهتمام بمحددات أخرى للعلاقات الاجتماعية غير تلك المرتبطة بالتراكم

الإنتاجي. بعبارة أخرى، من الضروري أن نقر بحقيقة أننا أمام وضع تكون فيه العلاقات الاجتماعية والاقتصادية محددة أيضًا وقبل كل شيء بمعايير المحسوبية والاستبداد السياسي بدلاً من معايير الربح الذي يميز النشاط الإنتاجي.

كشفت الأزمة التي حدثت في أعقاب انخفاض أسعار النفط في عام 1986 عن هشاشة نظام التراكم الريعي. إنها أزمة هيكلية تطلبت تعديلاً هدفه المباشر هو وضع الاقتصاد الوطني في وضع يسمح له بمواجهة القيود الخارجية الناتجة عن نمط اندماجه الدولي. من الواضح أن تدابير التكيف التي اتخذت استجابة للأزمة لا يمكن أن تهدف إلى تشجيع تجاوز النظام الريعي، بل تهدف إلى تهيئة الظروف لإعادة التشكيل المؤسسي القادر على استعادة قابلية النظام للحياة، على المدى المتوسط. وقد كان الانتعاش في أسعار النفط في السوق العالمية، الذي كان محتشم في البداية في منتصف التسعينيات، ثم قويًا ومستدامًا من عام 1999 فصاعدًا، عنصرا لتعزيز هذا الاتجاه لتدعيم شروط بقاء النظام الريعي.

" كل اقتصاد يعاني من أزمة هيكله. كما لا يجب أن نخلط، علاوة على ذلك، بين العوامل التي تسبب الأزمة مع الأزمة نفسها " كتب كارلوس أومينامي (1986) في عمله الرائد "العالم الثالث في الأزمة". هذا الكلام ينطبق بشكل خاص على الاقتصاد الجزائري خلال العقد الأول من القرن الحالي. ففي الوقت الذي نسجل فيه مستويات غير مسبوقة في عائدات النفط، يبقى الاقتصاد المحلي يعاني من أجل الخروج من حالة الركود. وأسوأ ما في الامر أننا نلاحظ منذ عدة سنوات مفارقة عجيبة: توفر غير مسبوق لموارد التمويل يواجهه انحصار مستمرً للأنشطة الإنتاجية (وللصناعة على وجه الخصوص) وتفاقم لمشكلة البطالة.

لقد أدت هذه المفارقة الى تغذية الجدل الاقتصادي في الجزائر في السنوات الأخيرة إذ ظل تفسير سبب ظهور مثل هذا الموقف واستمراره لغز كبير ومحل نقاش متواصل.

بالاستناد الى تصنيف الأزمات المذكور أعلاه، يبدو من الواضح بإن هذه المفارقة ماهي إلا تعبير عن أزمة في نمط الضبط المعمول به منذ منتصف التسعينيات، وهذا تفسير يرتكز بطبيعة الحال بشكل كبير على العامل المؤسسي، وهو ما يتبلور، في السياق الحالي، في هيمنة السلوك الريعي عند جميع الفاعلين في عملية التراكم.

مهما كان الأمر، وبخلاف تنوع الأساليب التي يمكن الاستعانة بها لتفسير المسار الاقتصادي للسنوات الأخيرة، يبدو أن هذا المسار يحدد نظام تراكم لا تتأثر حركيته بأي شكل من الأشكال بانفصال مزمع بين الأقسام الإنتاجية (productive sections). هذا التأكيد يبرر إعادة النظر في واحدة من الأفكار الشائعة والمتداولة على نطاق واسع في الأعمال المكرسة لمسألة التنمية عند المنتمين لمدرسة الضبط الإقتصادي.

وفعلا، في الكثير من الأعمال التي تنتسب إلى هذه المدرسة[12]، غالبا ما يتم تعريف نظام التراكم باللجوء إلى التقسيم المقطعي الموجود في الكتاب الثاني من "رأس المال". وبالتالي، يُنظر إلى نظام التراكم على أنه مجموعة من الطرائق الخاصة لاستيعاب النزعة إلى التطور الذاتي للقسم واحد (I) (section I)، أو، بتعبير آخر، كنوع من التكامل (articulation) بين القسمين واحد (I) وإثنين (II). من هذه الزاوية، يُنظر إلى التخلف الاقتصادي على أنه نتيجة للتطور غير الكافي للقسم واحد (I) .

قد يحدث أن يتم استبدال القسم واحد (I)، غير الموجود في الواقع، بالنسبة للبلد الريعي، بدمج قسم ثالث(III) مختص في تصدير المنتجات المنجمية. ومن هذا المنظور، فإن استيراد وسائل الإنتاج، للتعويض عن غياب القسم واحد (I)، يشكل أحد المميزات الأساسية لأنظمة التراكم في البلدان المتخلفة، والبلدان الريعية على وجه الخصوص.

وقد أدت هذه المقاربة إلى ظهور انتقادات، أهمها متعلق أساسا بالجانب المنهجي[13]. إذ:

– وفقًا لهذه المقاربة، فإن استقرار نظام التراكم مشروط جزئيًا بالقسم الثالث (section III). لكن هذا الأخير مرتبط بشروط التبادل (exchange conditions) وليس بشروط الإنتاج (production conditions) لأن أدائه ناجم عن ظروف التجارة الدولية. نستنتج بشكل طبيعي أن حالة التخلف هي نتيجة لنمط اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي، ومن ثم يتم الرجوع إلى نظريات التبعية والتبادل غير المتكافئ التي تسعى نظرية الضبط الاقتصادي إلى تجنبها على وجه التحديد؛

– تشير هذه المقاربة إلى أن التصنيع يستنفد التنمية، مما يعرضه للانتقادات الموجهة عادة ضد استراتيجيات التصنيع المطبقة في العديد من البلدان المتخلفة ؛

– أخيرًا، وعلى المستوى النظري البحت، فإن تصور نظام التراكم كطريقة للترابط بين القسمين الأول (I) والثاني (II) أمر قابل للنقاش لسبب بسيط: كمفهوم مؤسس لنظرية الضبط الاقتصادي، يعكس نظام التراكم ديناميكية اقتصاديًة واجتماعية تقوم في المقام الأول على القيمة التبادلية (exchange value) وليس على القيمة الاستخدامية (use value)[14] . بعبارة أخرى، تتطلب دراسة نظام التراكم أن نضع أنفسنا حصريًا في المنظور الذي يكون مرجعًه التسلسل نقد – سلع – نقد (A-M-A')، أي فضاء قيم التبادل. في هذا التسلسل، يأخذ المرور من خلال الإنتاج، وبالتالي من خلال قيم الاستخدام، طابع الضرورة وليس طابع القانون الذي يحكم عملية التراكم.

كخلاصة لما سبق، يمكن أن نعتبر أن التنمية لا يمكن اختزالها في استيعاب داخلي للقسم I وأنه من الضروري لفهم أزمة النظام الريعي أن نبحث عن عناصر مفسرة بعيدا عن الديناميكية التي تربط القسمين I و II فيما بينهما.

تكتسي أزمة نمط الضبط، وهي سمة المسار الاقتصادي في الجزائر خلال العقدين الماضيين، بعد اقتصادي كلي يتجسد من خلال إعاقة تحويل الادخار (savings) إلى استثمار (investment).

2. إعاقة تحويل الادخار إلى استثمار

لنبدأ بوصف للوضع من خلال أرقام قليلة. يعود حجم الادخار الوطني بشكل أساسي إلى قطاع المحروقات وقد أدى ارتفاع أسعار النفط بالطبع إلى زيادة مستوى الادخار الوطني. ويتكون هذا الأخير من فوائض الميزانية العمومية، وهي مرتبطة مباشرة بالجباية النفطية، وكذلك من مدخرات شركة النفط الوطنية، سوناطراك، بالطبع.

بين عامي 2000 و2015، نما معدل الادخار الوطني (كنسبة من الناتج المحلي الخام) بشكل مطرد. خلال هذه الفترة، وصل هذا المعدل الى أكثر من 40٪. بالمقارنة مع معدل الاستثمار، الذي يدور حول 30٪ خلال نفس الفترة، من السهل قياس القدرات التمويلية غير المستخدمة في البلاد. يتخذ فائض الادخار على الاستثمار عدة أشكال: اكتناز، ومدخرات خاملة، وودائع لدى البنوك وصندوق ضبط الإيرادات. غير أن هذه الاريحية المالية التي لوحظت على مستوى الاقتصاد الكلي لم يكن لها تأثير في تخفيف قيود التمويل على مستوى الاقتصاد الجزئي. فعلى مستوى المؤسسات الاقتصادية، نلاحظ أن اللجوء إلى التمويل الخارجي (البنك والتمويل الآخر) لا يشارك إلا بشكل طفيف في عمليات الاستغلال والاستثمار (على التوالي 25٪ و30٪).

علاوة على ذلك، على الرغم من سياق فائض الادخار على الاستثمار الذي يميز الإطار الاقتصادي الكلي[15]، تظل نسبة "قروض للاقتصاد / الناتج المحلي الخام" منخفضة لأنها لا تتجاوز 25٪ في المتوسط ، في حين أن النسبة "قروض للقطاع الخاص / الناتج المحلي الخام" لا تتجاوز 12٪ في المتوسط.

من الواضح أن هذه الأرقام القليلة تظهر أن هناك صعوبة في امتصاص الادخار في الانتاج. والنتيجة هي مفارقة غريبة، في شكل حالة متناقضة، تتعايش فيها موارد مالية كبيرة ولكن معطلة مع قلة الاستثمار في الشركات. لقد تم طرح عدة تفسيرات للوضعية، من بينها عدم كفاءة الوساطة المصرفية والمالية.

لقد أصبحت البنوك، وهي ذات طابع عمومي في غالبيتها، بعد الخزينة العمومية، المكان الذي يتوفر فيه الريع بشكل فوري. كما أن إدارة البنوك لهذا الريع لا تخضع لأي منطق اقتصادي. إن عدم وجود سياسة حكومية نشطة في مجال الاستثمار الإنتاجي، وهي سياسة تبررها الملكية العمومية لغالبية المؤسسات المصرفية، جعل هذه الأخيرة تظهر، في إدارتها للموارد المالية المتاحة، وكأنها متروكة لنفسها، بدون بوصلة.

في ظل هذه الظروف، يمكن تشبيه ضعف تعبئة الموارد المتاحة على مستوى البنوك العمومية لأغراض الاستثمار بظاهرة ضعف تعبئة الطاقات الإنتاجية التي نلاحظها في القطاع العمومي الصناعي. لكونها لم يتم إعدادها لتحمل المخاطر، تكتفي البنوك العمومية بالاتجاه نحو الصفقات المربحة والأقل خطورة.

علاوة على ذلك، لا يمكننا أن نتجاهل ثقل التدخلات التي تسعى للتحكم في الوصول إلى هذه الموارد. فالاعتبارات الاقتصادية نادرا ما تكون هي المعيار الرئيسي في الحصول على القروض. إن البنك العمومي، على غرار الشركة الصناعية العمومية، يعبره نفس المنطق السياسي الذي يجعل منه أداة ومورِدًا للسلطة السياسية. وبالتالي، لا يزال القطاع المصرفي يعاني من معوقات كبيرة، في شكل تمويلات قسرية، بناءً على أوامر رسمية من الحكومة أو تبعا لأوامر غير رسمية من بعض مراكز السلطة، للشركات العمومية العاجزة هيكلياً وللشركات الخاصة التي قلما تسدد قروضها وإن فعلت، فبشكل جزئي فقط. أما بالنسبة للقطاع الخاص الذي لا يستفيد من حماية الشبكات الزبائنية، فإن تطوره معوق بشدة بسبب صعوبة الوصول إلى التمويل المصرفي الناتجة عن العراقيل الإدارية التي يواجهها في تعامله مع البنوك العمومية.

إذا كانت أزمة نمط الضبط الاقتصادي تتجلى من خلال انسداد في عملية تحويل الادخار إلى استثمار، فانه من السذاجة تقليص أسباب هذا الانسداد إلى عنصر عدم كفاءة الوساطة المالية. في الواقع، المشكلة أكثر تعقيدًا بكثير. إن نظرية "المرض الهولندي" [16]، حتى وإن كان تعاملها مع مسألة استخدام الريع يتم ضمن الإطار المقيد لتكوين مؤسسي معين، تجعل من الممكن طرح إشكالية تسيير الريع النفطي من زاوية القدرة على استيعاب الموارد والتي تبدو في هذه الحالة محدودة بشكل واضح.

مقارنة بالوضع الذي ساد خلال المرحلة "الاشتراكية" من تجربة التنمية حيث لجأت الدولة، بسبب عدم كفاية الادخار الوطني، إلى التمويل النقدي والمديونية الخارجية لتنفيذ برامج ضخمة للاستثمار المنتج، فإن الوضع الذي نتج أثناء العقد الأول من القرن الحالي يوجد على النقيض. في سياق فائض الادخار الذي يميز الاقتصاد الجزائري منذ سنة 2000، طرح سؤال حول ما إذا كانت سياسة الميزانية للإنعاش بتحفيز

الطلب قادرة على إطلاق عملية تعزيز استقلالية النمو عن قطاع المحروقات. الإجابة على هذا السؤال تحتوي على عناصر يجب البحث عنها في تشكيل التسويات المؤسسية (institutional compromises)التي يحملها نمط ضبط الاقتصاد.

في ظروف مخالفة، من الممكن أن تتطلب عرقلة تحويل الادخار إلى استثمار سياسات كينزية. الا أنه يجب الإشارة الى أن هذه السياسات تستند كلها إلى وجود عرض محلي متاح وفعال، وهو ما لا يتوفر في الجزائر حيث لا تزال هياكل العرض (أو الإنتاج) جامدة (rigid) وغير فعالة. في مقال بعنوان "كينز مات"[17]، خلص الأستاذ والوزير الأسبق عبد اللطيف بن أشنهو إلى أن سياسة إنعاش بالنسبة للجزائر لا يمكن أن تكون سياسة طلب، بل سياسة عرض، وهي الخلاصة التي تذهب اليها أغلب الاعمال المنتمية لمدرسة الضبط الاقتصادي.

تجدر الإشارة في الأخير الى أنه لا يمكن فصل مسألة عرقلة تحويل الادخار إلى استثمار عن المنطق الذي يحدد سلوك الفاعلين في عملية التراكم، وهو منطق مستمد إلى حد كبير من البيئة المؤسسية التي تتمثل وضيفتها الرئيسية في تحديد القيود والحوافز التي تؤطر وتنظم هذه السلوكيات.

3. عن السلوك الريعي للفاعلين

إن تحليل سلوك الفاعلين الرئيسيين في عملية التراكم، في حالة أي نظام، يجعل من الممكن إظهار إلى أي مدى يمكن تحديد هذه السلوكيات من خلال التسويات المؤسسية المعمول بها في السياق الاجتماعي المدروس. كما تظهر التجارب أيضًا أن تبني ترتيبات مؤسسية محددة يعتبر ضرورة إذا أردنا توجيه وتحفيز نشاط هؤلاء الفاعلين في الاتجاه المطلوب.

في الجزائر، يبدو أن سلوك الفاعلين الرئيسيين في عملية التراكم هو نتاج لمنطق نمط الضبط المطبق منذ بداية التسعينيات إذ أن جني الريع يشكل دافعه الأساسي[18]. هذا النوع من العقلانية يميز نشاط جميع الجهات الفاعلة، من القطاع العمومي إلى رأس المال الخاص، الوطني أو الأجنبي.

في القطاع العمومي، لم يتغير الوضع بشكل عام. فالمؤسسات العمومية تضل غير منظمة وغير مهيكلة بشكل ملائم وعدد كبير منها يتكبد خسائر فادحة. وإذا تمكنت من الابقاء على نشاطها وتمويل دورة الاستغلال الخاصة بها، فهذا يتحقق، كما كان الحال في الماضي، بفضل الاستعانة المستمرة بالتمويل البنكي على المكشوف.

هذا الوضع ما زال سائد لأن نمط تسيير المؤسسات العمومية لم يتغير بشكل جذري؛ إذ لا تزال هذه الأخيرة تخضع للأوامر السياسية والتعليمات الإدارية. فالإجراءات القانونية التي اتخذت منذ عام 1988 لتزويدها بمزيد من الاستقلالية في التسيير كانت عقيمة وشكلية بحتة لأن صناديق الاستثمار، وهي هياكل إدارية مسيرة للقطاع الصناعي العمومي تحولت لاحقًا إلى شركات قابضة عمومية، ثم إلى شركات تسيير مشاركات الدولة (Sociétés de Gestion des Participations)، ليست في الواقع إلا وسائط لنقل قرارات السلطات العمومية المسؤولة عن نشاط القطاعات المعنية. على سبيل المثال، نلاحظ أن طريقة تعيين مسؤولي الهياكل المشاركة في تسيير الحقائب العمومية (by cooptation)والطبيعة المحدودة للصلاحيات الممنوحة لهذه الهياكل جعلت من القطاع العمومي المكان الذي يتحول فيه تسيير رأس المال الى إدارة للمسارات المهنية وتوزيع للريوع على زبائن النظام السياسي[19].

أخيرًا، تجدر الإشارة هنا الى أن الشركة العمومية ليست، بصفتها منظمة (organization)، متعامل ريعي. بصفتها كيان اقتصادي (إذا كان من الممكن اعتبارها كذلك)، فإنها لا تنشط بحافز الحصول على الريع. الاستيلاء على الريع يحدث داخل المنظمة بفعل أفراد (أو مجموعات أفراد) يستغلون الترتيب المؤسسي الذي يحكم عمل المؤسسة العمومية من أجل الاستيلاء على موارد المنظمة. من وجهة النظر هذه، يظهر العجز الهيكلي للمؤسسة العمومية كتعبير عن تحويل للموارد يحدث داخل المنظمة.

كخلاصة يمكن القول أن تسيير المؤسسات العمومية لم يخضع لتغييرات كبيرة إذ يبقى الوصف الذي قدمه الأستاذ الهواري عدي في مؤلفه "L'impasse du populisme"، على الرغم من أنه وضع قبل ما يسمى بفترة "الإصلاحات"، لا يزال صالحًا بشكل مذهل. وبطبيعة الحال نحن في غني عن التذكير مرة أخرى بأن مثل هذا الوضع لم يكن ليدوم لولا وفرة عائدات النفط التي تجعل من الممكن سد العجز المزمن في الشركات العمومية، وهو عجز يعبر عن عدم الكفاءة الاقتصادية لهذه "الكيانات".

أما بالنسبة للقطاع الخاص الذي كان ينتظر منه أن يأخذ زمام الامور في عملية التراكم، فإن أداؤه كان غير مقنع ونتائجه هشة رغم التغييرات التي طرأت لصالح تطويره.

فعلى الرغم من الإمكانية الممنوحة، منذ 1994، لشركات القطاع للاستفادة من الموارد بالعملة الصعبة، لم يعرف الاستثمار الخاص المنتج انطلاقة جديرة بالتذكير. فعلى مدى فترة العشريتين الماضيتين، بدا وكأن الحافز على الاستثمار قد احبطته الظروف الاقتصادية الكلية غير المواتية، ومن أهمها بلا شك انكماش السوق المحلي بعد انفتاح الاقتصاد الوطني ورفع الحواجز الحامية. باختصار، خلال العقدين الأولين من القرن الحالي، نلاحظ تطورًا متناقضًا يجمع بين تحرير نسبي للاقتصاد من جهة وركود في الاستثمار الخاص المنتج من جهة أخرى.

مثل هذا الوضع ليس بغريب لكون نمط الضبط الاقتصادي الذي تم اعتماده خلال هذه الفترة يمنح الأنشطة التجارية ربحية أكبر من تلك الموجودة في أنشطة الإنتاج.

لهذه الاسباب ينبغي وضع نمو القطاع الخاص في حجمه النسبي. فمساهمته في الاقتصاد ككل لا تزال محدودة. هذا القطاع، الذي يتكون بنسبة 90٪ من مؤسسات مصغرة، وذات طابع عائلي في الغالب، يعمل بشكل رئيسي في الصناعة التحويلية (في الصناعة الغذائية على الخصوص) والنقل البري والبناء والخدمات. وفقًا لبيانات حديثة، يؤكد التوزيع القطاعي للشركات الصغيرة والمتوسطة الخاصة الضعف النسبي في عدد الشركات ذات الطابع الصناعي. على سبيل المثال، في عام 2008، كانت نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة الخاصة التي تنشط في المجال الصناعي لا تتعدى 18٪، والباقي عبارة عن شركات خدمات (46٪) وشركات إنشاءات (35٪). تظهر هذه التركيبة، التي لا يمكن فصلها عن نمط ضبط الاقتصاد، بوضوح أن الاستثمار الخاص موجه نحو الأنشطة المحمية بشكل طبيعي من المنافسة الأجنبية وحيث تكون آجال الاسترجاع قصيرة للغاية.

على الرغم من نتائجه المتواضعة، فإن الوضع الاقتصادي للقطاع الخاص قد تطور بلا شك منذ بداية التسعينيات. ومع ذلك، يظهر هذا الاتجاه نحو الخصخصة المتسارعة للاقتصاد وكأنه "خلق من العدم" أكثر من كونه نتيجة لعملية تفكيك ملكية الدولة. بالإضافة إلى ذلك، يبدو أن نمو القطاع الخاص قد استفاد كثيرا من اختفاء "فعل المزاحمة" الذي كان ضحية له في الماضي، ولا سيما في مجال الحصول على القروض.

في الواقع، نلاحظ كثيرا بأن رقم أعمال القطاع هو في الأساس نتاج عدد صغير من المجموعات الخاصة التي تزدهر حول السلطة السياسية، في مناطق رمادية، وفي ظروف بعيدة كل البعد عن تلك التي تميز سوق المنافسة الحرة.

في الختام، لا يمكننا أن نتجاهل دور رأس المال الأجنبي كلاعب جديد في عملية التراكم منذ اعتماد سياسة الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر. فعلى ضوء الحقائق المرصودة والأرقام المسجلة، لا سيما خلال العقد الأول من القرن الحالي، تدعو العناصر المتوفرة للاعتقاد بأن تواجده هو مسألة خطاب سياسي أكثر من كونه واقعًا اقتصاديًا ملموسًا.

لقد تبين أن الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي كان موضوع تودد في الخطاب الاقتصادي للسلطات السياسية، مخيب للآمال من الناحية العملية إذ تظهر الأرقام المتوفرة أن مساهمته لم تكن ذات أهمية. ولكن على الرغم من تواضع مساهمته، لا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر يقدم في الخطاب الرسمي للسلطات وكأنه الحل السحري لمشاكل الاستثمار.

في هذا الإطار يسمح لنا رجوع مختصر لدروس النظرية الاقتصادية بتذكير بعض العناصر التي تميز النقاش حول الاستثمار الأجنبي المباشر. لقد ورد بالفعل في نظرية النمو الاقتصادي أن الاستثمار الاجنبي ليس له مزايا فقط، وهو ما تظهره جليا بعض الملاحظات حول سلوكه. ففي غالب الاحيان يقتصر تواجده على المراحل النهائية للإنتاج (التجميع والتعبئة)، وهي مراحل ذات قيمة مضافة ضعيفة ولا تحمل نقل للتكنولوجيا. بالإضافة إلى ذلك، ينقل الاستثمار الأجنبي المباشر مراكز صنع القرار الاقتصادي إلى الخارج، وكثيراً ما يحظر للشركات التابعة له من البيع خارج البلد المضيف. أخيرًا، وهذه إحدى أهم سمات تواجده في البلدان ذات الأنظمة الريعية، فهو يميل إلى "الاستيلاء" على موارد العملة الأجنبية للبلد المضيف، ويتحول أحيانًا إلى مضخة حقيقية تمتص السيولة الدولية لهذا الأخير. رغم كل ذلك، يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يدر، مع وجود إطار مؤسسي محلي مناسب وفي حالات معينة، أرباحًا بالعملة الأجنبية لأنه، من خلال نقل الأنشطة (relocation)، يكون هدفه عادةً هو كسب المزيد أو الحفاظ على الهوامش التجارية، عن طريق خفض تكاليف الإنتاج. كما يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يحفز خلق فرص العمل ويسهم في تكامل الاقتصاد. فهو مصدر للتعلم التقني ويمكن أن ينقل رصيدًا إيجابيًا من العملة الأجنبية.

ماذا يمكن قوله عن تواجد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

بالإضافة إلى مساهمته الضعيفة، فإن تواجد رأس المال الأجنبي في الجزائر يكون، عندما يتجسد في الميدان، ضمن منطق استخراجي (extractive) واضح، بالمعنى المزدوج للمصطلح. فتواجده يقتصر بشكل أساسي على المحروقات والاتصالات والأشغال العمومية والبناء. أما الاستثمارات الصناعية (باستثناء قطاع المعادن) فهي متواضعة جدا، إن لم تكن منعدمة. والنتيجة هي أن المداخيل المحولة الى الخارج، والتي تتكون أساسًا من الأرباح التي تحققها شركات النفط الأجنبية، استمرت في النمو لتصل إلى مستويات كبيرة، وهي مستويات من الواضح أنها لا تتناسب مع المبالغ المستثمرة. في السنوات الأخيرة، تحولت تحويلات الأرباح إلى استنزاف كبير لاحتياطات البلد من العملة الصعبة[20].

أخيرًا، يجب أن نؤكد أن هذا الوضع ما كان ليظهر لولا أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لا يخضع للأولويات الوطنية. فغياب سياسة ضبط حكومية على مستوى التوجهات القطاعية للاستثمارات وعلى مستوى نظام المشاركات في الملكية يفسر بلا شك هيمنة الطبيعة "الاستخراجية" للاستثمار الأجنبي المباشر.

أما فيما يتعلق بعدم تحمس رأس المال الصناعي الأجنبي للنشاط في الجزائر على الرغم من "الجاذبية المتوقعة للاقتصاد"، يبدو أنه لا طائل من البحث عن اسبابه في التكوين المؤسسي للعلاقة الأجرية بل يجب البحث عنه في نمط الاندماج الدولي للاقتصاد الجزائري: فالرغبة في جذب رأس المال الأجنبي من خلال إقامة علاقة أجرية من نوع " تايلوري بدائي" (Primitive Taylorism) قد عرقلت بسبب الانفتاح الشديد للحدود

الاقتصادية من خلال تفكيك التعريفة الجمركية والتنازل عن حماية السوق المحلي. يشير هذا الوضع إلى التناقض القديم والمعروف في النظرية الاقتصادية بين التداول الدولي الحر للسلع وتداول رأس المال، حيث إن كلاهما يميل، من خلال السعي إلى مساواة ظروف الإنتاج على نطاق دولي، إلى استبعاد بعضهما البعض بشكل متبادل.

4. هل يمكن الخروج من أزمة الريع؟

بغض النظر عن هوية المتعاملين الريعيين، يمكن القول بإن استمرار السلوك الريعي يستجوب الدولة في دورها كأداة للضبط. السلوك الريعي هو تصرف عقلاني ومن العبث محاولة محاربته دون تعديل تركيبة الحوافز التي يحملها نمط ضبط الاقتصاد الوطني.

في الواقع، لا يتعلق السؤال كثيرًا بما إذا كان بإمكاننا تحديد العوامل التي تساهم في بعث سلوك البحث عن الريع (النظرية الاقتصادية الخالصة تجعل من هذا الموضوع شغلها الشاغل)[21] ، ولكن بتحديد قدرة أو استعداد الدولة لتزويد نفسها بالوسائل السياسية والقانونية اللازمة لمكافحة هيمنة السلوك الريعي. بسبب كون مصلحة المجتمع لا تتوافق عادة مع مصلحة أصحاب الريع، من واجب الدولة أن تتدخل لتوجيه السلوك الاقتصادي لمراكز التراكم المختلفة في اتجاه توسيع الأنشطة الإنتاجية. ولتحقيق ذلك، فإن تدابير في شكل خيارات مؤسسية قد تكفي. الا أنه من الصعب تصور تطبيق فعلي لهذا الاجراء من الناحية السياسية، لأنه، خصوصا في الحالة التي نحن بصدد الاهتمام بها، من الصعب تخيل سلطة سياسية، تبني شرعيتها بشكل كبير على قدرتها على إعادة توزيع الريع الناتج من تصدير المحروقات، تتخلى طواعية عن الأداة الوحيدة التي تسمح لها بالبقاء وتوطيد هيمنتها دون الاضطرار إلى استخدام الإكراه أو العنف.

في هذا الموقف، نتبين العقلانية السياسية التي من الواضح أنها تتعارض مع العقلانية الاقتصادية التي تهدف إلى الحفاظ على المصلحة المادية للمجموعة الوطنية. إن عدم محاربة السلوك الريعي اقتصاديًا يوفر ميزة سياسية أكيدة للنخبة المتحكمة في السلطة السياسية، لكنه من ناحية أخرى يؤجل بشكل خطير أي احتمالية للتعافي الاقتصادي على المدى القصير والمتوسط.

ماهي، في ظل الظروف الحالية، العناصر المكونة لسياسة اقتصادية قادرة على علاج البلد من هذا المرض . لعنة الموارد . الذي ظل مستعرا لأكثر من أربعة عقود على الأقل؟ ماذا يجب فعله لإحداث قطيعة مع السلوك الريعي؟ لا يمكن الإجابة على هذا السؤال إلا بعرض عام. إن سياسة الابتعاد عن الريع، لأن هذا هو لب المسألة، لا يمكن أن تبنى إلا من خلال وضع إطار مؤسسي يضمن حماية الفضاء الاقتصادي الوطني من المنافسة الخارجية، ويحرص في نفس الوقت على عدم التقليص من دور وكفاءة تركيبة الحوافز الداخلية. فمن خلال تأطير وتحديد الخيارات الاقتصادية التي تعتمدها مختلف الجهات الفاعلة في عملية النمو، تظل تركيبة الحوافز الداخلية المصدر الرئيسي للأداء الاقتصادي.

من الطبيعي أن يكون هيكل الحوافز الداخلية ذو تكوين يشجع الأنشطة الإنتاجية على حساب أنشطة البحث عن الريع. وبالتالي، من الضروري، على وجه الخصوص، تأمين حماية للاقتصاد الوطني من تداعيات ما يسمى بالمرض الهولندي. إن سياسة سعر الصرف، وهي مكون أساسي لنمط الاندماج الدولي للاقتصاد الوطني، يجب أن يكون شغلها الشاغل هو إدراج محتواها في إطار سياسة تحفيز نمو النشاط الإنتاجي الداخلي، ما يتطلب السهر على استقرار (أو تعديل) سعر الصرف الفعلي الحقيقي للعملة الوطنية. تلك هي، من وجهة نظر اقتصادية، الوسيلة الوحيدة لمواجهة أخطار وتداعيات المرض الهولندي. هذا عنصر أساسي يشترط نجاح أي جهد لتحسين القدرة التنافسية للشركات الوطنية وبالتالي نجاح أي سياسة تنويع الانتاج والصادرات. وبما أن التسمم النفطي (oil poisoning)[22] يمكن أن يحدث من خلال قنوات أخرى، فمن الضروري أيضًا التأكد من أن التحكيمات التي تحملها ميزانية الدولة لا تخضع للضرورة السياسية التي تميل الى التوزيع على حساب الضرورة الاقتصادية التي تتجه نحو التراكم. بمعنى آخر، يجب أن يكون لنفقات الميزانية التي تحسن من القدرة التنافسية للاقتصاد (الإنفاق على التجهيز والتعليم والتكوين والصحة) الأسبقية على المساعدات والاعانات المختلفة ذات الطبيعة التوزيعية. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الإنفاق الاستثماري العمومي هو شكل فقط من بين أشكال أخرى لاستخدام عائدات النفط. ينبغي إذن الأخذ بعين الاعتبار الطرق الأخرى، مثل الضرائب وسياسة القروض وسعر الفائدة وسياسة الأجور، وما إلى ذلك، وهي كلها وساطات تحدد طريقة تعبئة الريع لغرض تمويل النمو.

أظهرت تجربة بعض البلدان التي نجحت في مسعى التصنيع أن سياسة صناعية إرادية (proactive industrial policy) يمكن أن تتوافق تمامًا مع تعبئة القطاع الخاص. تظهر عديد من المسارات الوطنية أنه إذا كان يجب على الدولة التأثير على توجه النظام الإنتاجي، فانه ليس من الضروري حتما أن يتم هذا من خلال ممارسة الإشراف المباشر على عملية الإنتاج، كما جرب ذلك في كثير من الأحيان عن طريق انشاء وصيانة، بفضل الريع، قطاع عمومي واسع. في بعض الحالات، كان تحالف رأس المال الخاص والدولة هو القوة الدافعة وراء الإقلاع الاقتصادي. التحدي الاساسي هنا يكمن في تحييد تأثير الريع الخارجي على نظام الإنتاج الداخلي. ومع ذلك، يبقى من الواضح أن الدعوة إلى مثل هذا التحالف في السياق الحالي للجزائر هو إنقاص من دور التوافق الأيديولوجي المحافظ في عملية صنع القرار. كمصدر لعرقلة التغيير الاقتصادي

والاجتماعي، يجد التوافق الأيديولوجي المحافظ تعبيره الأكثر وضوحًا في الإبقاء على قطاع عمومي محتضر يكلف المجموعة الوطنية مبالغ معتبرة في شكل إعانات.

علاوة على ذلك، وخلافًا لفكرة منتشرة جدًا، لا يمكن اختزال "الوطنية" الاقتصادية في سياسة قطاعية تتمثل في تحديد "استراتيجيات" فروع وفقًا لمزايا نسبية افتراضية. إذا كان العمل الارادي للدولة (proactive action) في المسائل الصناعية قد أدى في كثير من الأحيان إلى إخفاقات مريرة، فلا شك أن ذلك راجع الى كون الجانب التقني والمادي كان، أثناء تصميم وتنفيذ السياسات الصناعية، يطغى في كثير من الأحيان، على الطابع الاجتماعي المميز للنشاط الصناعي. في الواقع، وقبل كل شيء، يعد التصنيع (إلى جانب شكله المورفولوجي الظاهر للعيان) ديناميكية اجتماعية تلعب فيها التكوينات التي تتخذها العلاقات الاجتماعية دورًا رئيسيًا. فاستيراد الآلات لا يكفي، إذ يجب أيضا بناء علاقات العمل الاجتماعي التي تتوافق معها[23].

يجب وضع السياسة الاقتصادية الهادفة الى تحقيق القطيعة مع الريع في السياق العام السائد على النطاق الخارجي. هذا السياق يتميز خصوصا بتعميق غير مسبوق للعلاقات الاقتصادية الدولية، وهي الحالة التي يشار إليها عادة بمصطلح "العولمة". قد تظهر العولمة هنا كعقبة من شأنها أن تعرقل أي مبادرة تحاول جعل مشروع التصنيع على أساس وطني ذو مصداقية.

في مواجهة العولمة، أو ما يشبه انفتاح مفروض من الخارج، تظل مجموعة الخيارات السياسية للدولة، على الرغم مما يقال هنا وهناك، واسعة جدًا، لا سيما وأنه على عكس ما تعلمه النظريات الكلاسيكية للتجارة الدولية، لا تقتصر العلاقات الدولية على تبادل السلع ولكنها غالبًا ما تشرك بشكل حاسم مفاوضات بين الدولة ومثيلاتها في الخارج. فعلى غرار قيمة العملة وحجم الميزانية العمومية، نلاحظ بان جميع مكونات الاندماج الدولي لأي بلد تقريبًا تخضع للتحكيم السياسي. هذا هو الحال بشكل خاص مع سياسة الصرف الأجنبي (نظام وسعر الصرف)، والتعريف الجمركي، والاتفاقيات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف، إلخ.

إن مسألة الاستخدام المنتج للريع هي قضية مركزية في إشكالية التراكم. في السياق الحالي، لا يزال السؤال مطروحًا حول ما إذا كان بإمكاننا تصور استخدام منتج لعائدات النفط دون المرور عبر السوق. إذا كان السؤال بالنسبة لمشاريع التجهيز العمومي غير مطروح أصلا، حيث أن الدولة، من خلال الميزانية، هي التي تتولى مسؤوليتها بشكل مباشر، فالإشكال مختلف بالنسبة للأنشطة الأخرى التي تقع ضمن مجال الإنتاج السلعي. بعد فشل المشروع الصناعي المعتمد في السبعينيات فشلا ذريعا، شهدت الساحة، تبعا لعملية التحرير الاقتصادي، ظهور رأس مال خاص يبحث عن الريع والذي يمكن تلخيص مبدأ سلوكه في قاعدة بسيطة: بناء علاقة خاصة مع الدولة للاستحواذ بشكل مباشر أو غير مباشر على جزء من عائدات النفط. ينطبق هذا الكلام خصوصا على الشركات النشطة في مجال الأسواق العمومية (markets public)، ولكن أيضًا على الشركات الصناعية التي يفسر تطورها وازدهارها بقربها من مراكز السلطة السياسية أكثر منه من نجاحها في تحسين أدائها الإنتاجي. في القطاع الإنتاجي، العمومي أو الخاص، تسود روح الريع، على الرغم من أنها غيرت بوضوح أماكن وأشكال التعبير.

بعيدًا من أن يضفي على عائدات النفط مكانة جديدة، لم يؤد التحرير المحتشم الذي اتسم به المسار الاقتصادي خلال العقود الثلاث الماضية إلا إلى تعزيز الوضع السائد. ويتجسد هذا الركود، إذا اكتفينا بمؤشر وحيد، في الحصة الضعيفة، بشكل يبعث على التهكمية، للسلع المصنعة في الصادرات. لقد أصبحت البلاد الفضاء الذي يزدهر فيه القطاع المحمي (الخدمات، البناء، الأشغال العمومية ...، إلخ)، وهو قطاع يتطور بفضل إعادة تدوير عائدات النفط، لا سيما من خلال الطلب العمومي، في حين أن أنشطة التصنيع تواصل مسيرة تراجع لا يبدو، في الوقت الراهن، أنها قادرة على التوقف [24]

أخيرًا، ينبغي التذكير مرة أخرى أنه إذا كان العلاج الذي تم وصف بعض مبادئه في الفقرات السابقة يحتوي في مجمله على مضمون اقتصادي، فإن تنفيذه يعد مهمة سياسية بامتياز. "إن لأزمة الريع، يكتب الاستاذ جيلالي اليابس في هذا الشأن، بعد سياسي – مؤسسي، لأنها تطرح، من خلال التحكيمات الضرورية في التوزيع، مسألة إعادة رسم تكوين العلاقات الاجتماعية الرئيسية، أو بعبارة أخرى، مسألة التغيير العميق ولفترة طويلة لأنماط الضبط الاجتماعي"[25]. يختم الأستاذ جيلالي اليابس تحليله بالتشديد على أن أزمة النظام الريعي تطرح قبل كل شيء معضلة الانتقال من نظام شرعية إلى آخر.

IV- الخلاصة :

يمكن القول إن الطابع الريعي لنظام النمو في الجزائر قد تعزز بشكل أكبر في العقدين الماضيين، خصوصا بسبب الترتيبات المؤسسية الجديدة التي يحملها نمط الضبط الاقتصادي. تتجلى أزمة نظام التراكم الريعي في عوائق داخلية أكثر منها خارجية، ومن تلك العوائق نتجت صعوبة في تحويل الادخار إلى استثمار على مستوى الاقتصاد الكلي. علاوة على ذلك، يبدو أن سلوك الفاعلين الرئيسيين في عملية التراكم ينسجم مع منطق نمط الضبط الذي تم وضعه منذ بداية التسعينيات إذ يبقى الاستحواذ على الريع هو دافعه الأساسي، إن لم يكن الوحيد.

إن دراسة المعالم الرئيسية للنشاط الاقتصادي في الجزائر على مدى العقود الثلاثة الماضية لا تظهر أي علامات يمكن أن تشير إلى تغير في المسار نحو إعادة تأهيل الأنشطة المنتجة أو تخل عن السلوك الريعي. إذا كانت التحليلات المنتسبة لمدرسة "الضبط الاقتصادي" (والتي اهتمت أساسا بمسألة الأزمة في البلدان ذات النظام التراكمي الريعي) تؤكد جميعها على عدم قدرة الأشكال المؤسسية المتكيفة مع النظام الريعي على الاستجابة للتحولات المطلوبة، فإنها تشير أيضا الى أنه، بعيدا عن المجال السياسي الذي، في كثير من الأحيان، يفسر هذا الانسداد، يكون ارتباط هذه الأشكال المؤسسية بدائرة الريع هو الذي يمنع، أو يجعل من الصعب، إصلاح النظام الاقتصادي الداخلي. وفي غياب تسوية اجتماعية . سياسية خاصة يكون غرضها قطع الحبل السري الذي يربط عملية الضبط المؤسسي بدائرة الريع، فإن تطور النظام الاقتصادي في اتجاه إعادة تأهيل الأنشطة المنتجة، بالتزامن مع إضعاف حوافز السلوك الريعي، سيبقى إشكال مطروح.

- الإحالات والمراجع :

Addi, Lahouari. (1990). *L'impasse du populisme*. Alger : ENAL.

Addi, Lahouari. (1989). « Les économies du tiers-monde : entre le volontarisme économique et l'ajustement structurel » *Révolution Africaine*, no 1232.

Aglietta, Michel. (1998). *Régulation et crises du capitalisme*. Paris : Odile Jacob. 3ème édition.

Amarouche, Ahcène. (2006). *Etat-Nation et économie de rente en Algérie, essai sur les limites de la libéralisation*, Thèse de doctorat d'Etat, Institut National de Planification et de Statistique, Alger, novembre 2006.

Benabdellah, Youcef. (2008). « *Economie politique de la transition dans une économie pétrolière : le cas de l'Algérie.* » Communication présentée lors du Séminaire du CEPN (CNRS - Université Paris 13), ayant pour thème « *Economie politique de la transition dans deux économies pétrolières : la Russie et l'Algérie* », organisé avec MEDITER (CEPN – MSH - Paris Nord), 14 novembre 2008.

Bellal, Samir. (2022). *Rente, populisme et question économique en Algérie – Réflexions sur un système en crise*. Tizi-Ouzou : El-Amel.

Bellal, Samir. (2013). « Dutch disease et désindustrialisation en Algérie, une approche critique. » *Al-Bahith Review*, no.12, pp 01-13. Document disponible sur : https://www.asjp.cerist.dz/en/article/555

Bellal, Samir. (2011). « Une approche régulationniste de la désindustrialisation en Algérie. » *Les Cahiers du CREAD*, no 95, pp 27-52.

Boudjema, Rachid. (2011). *Economie du développement de l'Algérie 1962-2010*. Alger : Dar-Al-Khaldounia.

Bouzidi, Abdelmadjid. (1986) « L'industrie publique en Algérie, quelques observations. » *Revue du CENEAP*, no 07.

Boyer, Robert. (2015). *Economie politique des capitalismes - Théorie de la régulation et des crises*. Paris : La découverte.

Boyer, Robert. (2004). *Théorie de la régulation. 1. Les fondamentaux,* Paris : La découverte.

Bresser-Pereira, Luiz carlos. (2009). *Mondialisation et Compétition – Pourquoi certains pays émergents réussissent et que d'autres non*. Paris : La découverte.

Chavance, Bernard. (2007). *L'économie institutionnelle*. Paris : La Découverte.

Courlet, Claude. (1990). *Les industrialisations du tiers-monde*, Paris : Syros/Alternatives.
Djoufelkit-Cottenet Hélène. (2008). « Rente, développement du secteur productif et croissance en Algérie. » *Agence Française de Développement*, Document de travail, no 64.
Fourquet, françois. (2018). *Penser la longue période – Contribution à une histoire de la mondialisation*. Paris : La découverte.
Goumeziane, Smail. (1994). *Le mal algérien : économie politique d'une transition inachevée, 1962-1994*. Paris : Fayard.
Ilmane, Mohamed-Cherif. (2006), « Réflexions sur la politique monétaire en Algérie : objectifs, instruments et résultats (2000-2004). » *Cahiers du CREAD*, no 75, pp. 69-107.
Kessali B. (2004). « Banques et entreprises publiques financièrement déstructurées.» *Revue STRATEGICA*, no 3.
Hausmann Ricardo., Marquez Gabriel. (1986), « Venezuela : du bon côté du choc pétrolier. » Dans Boyer, Robert. (ed) *Capitalismes fin de siècle*, Paris : PUF, pp. 141-163.
Lanzarotti, Mario. (1992). *La Corée du sud : une sortie du sous-développement*, Paris : PUF.
Liabès, Djilali. (1986). « Rente, légitimité et statut quo : quelques éléments de réflexion sur la fin de l'Etat-providence. » *Cahiers du CREAD*, no 06.
Talha, Larbi. « Le régime rentier à l'épreuve de la transition institutionnelle : l'économie Algérienne au milieu du gué. » In Mahiou, Ahmed et Henry, J.R. *Où va l'Algérie?*, Paris : Karthala, 2001, pp 125-160.
Lipietz, Alain. (1986). « Le kaléidoscope des « sud. » In Boyer, Robert. (éd) *Capitalismes fin de siècle*. Paris : PUF, pp. 203-224.
Lipietz, Alain. (1985). *Mirages et miracles. Problèmes de l'industrialisation dans le tiers-monde*. Paris : La découverte.
Ominami, Carlos. (1986). *Le tiers-monde dans la crise*, Paris : La découverte.
Sadi, Nacer-eddine. (2005). *La privatisation des entreprises publiques en Algérie : objectifs, modalités et enjeux*, Paris : L'Harmattan.
Talahite, Fatiha. (2000). « La réforme bancaire et financière en Algérie. » *Cahiers du CREAD*, no 52, pp. 93-122.

عنوان مقال بقلم Rachid Boudjema، نُشر في أعمدة Nouvel HEBDO1990/12/18، الأسابيع من 05 إلى 11 ومن 12 إلى

[1] يمكن تلخيص اعتماد الاقتصاد الجزائري على النفط والغاز في بعض الأرقام: 95٪ من عائدات التصدير، و60٪ من موارد الميزانية، و45٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

[1] أنظر

Boyer, Robert. *Théorie de la régulation. 1. Les fondamentaux*, (Paris : La découverte, 2004).

[1] في تصنيف الأزمات الذي أعدته نظرية الضبط، نميز خمسة أنواع من الأزمات، مصنفة بترتيب متزايد من ناحية الخطورة، ضمن نفس التكوين المؤسسي. وهي: 1. الأزمة كاضطراب داخلي. 2. الأزمة الدورية كتعبير عن نمط الضبط. 3 . أزمة نمط الضبط. 4 . أزمة نظام التراكم. 5. أزمة نمط الإنتاج. في هذه الورقة، نهتم بأزمات النوع البنيوي التي تتوافق مع الأفق الزمني الذي نتبناه، أي الشكلين 3 و4.

[1] يجب التوضيح هنا أن مصطلح النظام الريعي غالبا ما يستخدم بمدلولات مختلفة إلى حد كبير. يحدد التعريف الأول، المستند إلى التقسيم الماركسي إلى أقسام I و II، النظام الريعي باعتباره نظامًا يتم فيه تمويل استيراد السلع الرأسمالية والتكنولوجيا (سلع القسم I) من خلال تصدير المنتجات الأولية. وهناك تعريف آخر يتمثل في اعتبار النظام الريعي نظاما يتم فيه تمويل التراكم من خلال تحويل، في شكل ريع (مداخيل تأتي من تصدير المعادن، النفط، المواد الزراعية، إلخ) من أصل خارجي. من الناحية العملية، يمكن قراءة الطبيعة الريعية لنظام التراكم في الإحصائيات المتعلقة بتركيبة موارد الناتج المحلي الإجمالي، وحصة الريع الخارجي في موارد ميزانية الدولة وهيكل الصادرات.

[1] غالبًا ما تقدم المقاربات التي تنسب نفسها للماركسية الأزمة في علاقتها مع الديناميكيات الاقتصادية المتناقضة التي تحرك المركز الرأسمالي والتي ينتهي بها الأمر إلى تداعيات سلبية على الديناميكيات الاقتصادية والاجتماعية المحلية السائدة في بلدان الهامش، التي تنتمي إليها البلدان الريعية. وعندما يحدث أن تتم الإشارة إلى العوامل الداخلية لتفسير الأزمة، فغالباً ما يكون ذلك للتأكيد على "تواطؤ" بعض القوى الداخلية المتحالفة مع رأس المال الدولي.

[1] الإشارة إلى النموذج الفوردي لا تخلو من الأهمية لفهم خصوصيات الأزمة في الاقتصادات الريعية مثل اقتصاد الجزائر. نذكر، بشكل موجز، أن الفوردية تتميز بثلاث آليات. تتعلق الأولى بديناميكية تحسين الإنتاجية مبنية على وجود مردودية سلم ومكاسب التعلم؛ والثانية تؤسس، بشكل صريح في كثيرمن الأحيان، لعلاقة بين تكون الأجور من ناحية، وتطور أسعار الاستهلاك ومكاسب الإنتاجية من ناحية أخرى؛ بينما تحدد الآلية الثالثة كيفية تشكل الطلب بمجرد معرفة توزيع الدخل. النموذج الفوردي يفترض أن استهلاك العمال الاجراء هو عنصر رئيسي في قرار الاستثمار.

[1] تشير عبارة الجيب (enclave) إلى فكرة أن الصناعة الاستخراجية، في بلدان العالم الثالث، هي نشاط منعزل بحيث غالبا ما تكون آثاره على بقية الاقتصاد ضعيفة، أو حتى منعدمة.

[1] أنظر:

Bouzidi, Abdelmadjid. "L'industrie publique en Algérie, quelques observations." *Revue du CENEAP*, no 07 (1986).

[1] أنظر:

Ominami, Carlos. *Le tiers-monde dans la crise*, (Paris : La découverte, 1986.)

[1] أنظر:

Amarouche, Ahcène. *Etat-Nation et économie de rente en Algérie, essai sur les limites de la libéralisation*.

أطروحة دكتوراه دولة نوقشت في المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء (الجزائر) في نوفمبر 2006.

[1] انظر على وجه الخصوص المؤلفين:

Lanzarotti, Mario. *La Corée du sud : une sortie du sous-développement*, (Paris : PUF, 1992).

Hausmann Ricardo., Marquez Gabriel. "Venezuela : du bon côté du choc pétrolier." In Boyer, Robert. (ed) *Capitalismes fin de siècle*, (Paris : PUF, 1986), pp. 141-163.

[1] أنظر:

Lipietz, Alain. *Mirages et miracles. Problèmes de l'industrialisation dans le tiers-monde*. (Paris : La découverte, 1985).

[1] غالبًا ما يتم تناول هذه المسألة في الأعمال التي تنتسب الى ماركس. يعتمد التمييز بين القسمين الأول والثاني على معيار قيمة الاستخدام. في مجال التحليل الاقتصادي للظروف الاجتماعية للإنتاج، يبقى الهدف الأساسي من الدراسة هو فحص القوانين التي تحكم تكوين القيمة التبادلية. لقد كتب ماركس في "نقد الاقتصاد السياسي" (Critique de l'économie politique, Ed. Sociales, Paris, 1972, p. 8): "لا تدخل قيمة الاستخدام في مجال الاقتصاد السياسي" ، ليضيف: "لا تعبر قيمة الاستخدام عن علاقة اجتماعية".

[1] بالمقارنة مع معدل الاستثمار الإجمالي (الخام)، فإن معدل الادخار الوطني وصل، في عام 2007، الى أكثر من 160%! هذا يبين حجم الفارق بين قدرات الادخار وحجم الاستثمار.

[1] تصف نظرية المرض الهولندي أو المتلازمة الهولندية الآثار الضارة التي تنتج عن اعتماد اقتصاد على الريع الخارجي. المصطلح، الذي تم استعماله لأول مرة في ذكر حالة هولندا، يمكن تطبيقه على حالات مختلفة مثل الجزائر أو باقي الدول النفطية. نذكر باختصار أنه في التحليلات المخصصة لدراسة تجارب التنمية القائمة على تصدير الموارد المنجمية، تتم الإشارة غالبًا إلى نظرية المرض الهولندي. وبحكم مكانتها في النقاش النظري، تمثل هذه النظرية بالنسبة للاقتصادات الريعية ما تمثله نظرية التوازن العام (general equilibrium theory) لاقتصادات السوق المتطورة: فهي تشكل المرجع النظري السائد. ولكن، مثلها كمثل النظرية النيوكلاسيكية للتوازن العام، فإن نسيجها الهش لا يستمد صموده إلا من ندرة تطبيقاته العملية. لقد ظهر مصطلح "المرض الهولندي" خلال السبعينيات وهو يشير أساسا إلى الصعوبات التي واجهها الاقتصاد الهولندي بعد تشغيل احتياطيات جديدة من الغاز الطبيعي في الستينيات. بعد ارتفاع أسعار النفط في بداية السبعينيات، واجه الاقتصاد الهولندي ظاهرة غريبة: انخفاض مستوى النشاط في قطاع التصنيع وانكماش الاستثمار الخاص، نتيجة لانخفاض

الأرباح. ومع ذلك، على المستوى الخارجي، كان وضع البلاد الاقتصادي جيد. هذا التناقض بين الوضع الاقتصادي الداخلي الذي يتميز بالركود من ناحية، والوضعية الخارجية في شكل فوائض، من ناحية أخرى، يكشف عن أعراض ما أسمته مجلة "الإيكونوميست" الإنجليزية "المرض الهولندي".

[1] أنظر:

Abdellatif Benachenhou, "Keynes est mort," *El-Watan*, 20-21/01/2009.

[1] أنظر:

Samir Bellal, "*La question des arrangements institutionnels dans la réflexion sur les politiques d'industrialisation en Algérie – Une analyse régulationniste*." In Mohamad K. Salhab et Jérôme Maucourant, " *État, rente et prédation - l'actualité de Veblen*"، (Beyrouth-Damas : Ifpo/ULF, Beyrouth-Damas, 2016), pp. 201-232.

[1] إذا كانت المؤسسة العمومية هي الفضاء الذي كان فيه التغيير الأقل شأنا، فذلك يرجع حسب الاستاذ لهواري عدي إلى كونها عنصر أساسي في الاستراتيجية السياسية، أي عنصر مسؤول عن تلبية مطالب سياسية. أنظر:

Lahouari Addi, "Réformes économiques et obstacles politiques," *Le Quotidien d'Oran,* 24, 26 et 27/06/2004.

[1] لا شك في أن هذا الجانب هو الذي يدفع بعض الاقتصاديين مثل M. Lanzarotti للتعبير عن شكوكهم حول قدرة الاستثمار الأجنبي المباشر على تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. استنادًا إلى دراسته للتجربة الكورية، كتب هذا الأخير: " كوسيلة مميزة لتوريد السلع الرأسمالية [بمعنى سلع القسم II]، من غير المرجح حقًا أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر، يدعم عملية التراكم بشكل مستدام. فالديون تسدد، والاستثمار المباشر يتقاضى أجر ".

Mario Lanzarotti, *La Corée du sud : une sortie du sous-développement*, (Paris : PUF, 1992).

[1] حسب تعبير الأستاذ والوزير الأسبق بن أشنهو. أنظر:

Abdellatif Benachenhou, "Keynes est mort," *El-Watan*, 20-21/01/2009.

[1] تجدر الإشارة إلى أن عبارة "البحث عن الريع" *Rent seeking* هو التعبير الذي كرسته الأدبيات الاقتصادية الكلاسيكية لتعيين السلوكيات أو الأنشطة التي تركز حصريًا على البحث عن الريع والحصول عليه... إذا كانت الاستعانة بنموذج "البحث عن الريع" تجعل من الممكن توفير، من زاوية تحليل الاقتصاد الجزئي، مؤشرات حول ظاهرة الاستحواذ على الريع ووصف مفصل إلى حد ما لآلياتها، ينبغي التوضيح بأن للنموذج حدود ينبغي التأكيد عليها. أولاً، يعاني النموذج من خلل يتمثل في التركيز فقط إلى التأثير السلبي المرتبط برقابة الدولة (خاصة الواردات) بينما يمكن أن تؤدي هذه الرقابة بنفس القدر إلى تأثيرات إيجابية، على سبيل المثال من خلال تحفيز تطوير الأنشطة البديلة للمنتجات المتأثرة. القيود. ثانياً، يتجاهل النموذج الحقيقة التجريبية المتمثلة في أن نظام الحماية لا يؤدي دائماً وفي كل مكان إلى نفس التأثيرات. كل شيء يعتمد في الحقيقة على أنماط الضبط المعمول بها، أو بمعنى آخر، على طبيعة التوازن الأولي. وثالثا، يتجاهل النموذج، من خلال التركيز على التبادل الخارجي، الأشكال المؤسسية الأخرى. ومع ذلك، فإن ظاهرة البحث عن الريع يمكن أن تشتمل جميع أشكال المؤسسات الضبطية. إن النظر الى دائرة تداول الريع من شانه أن يتيح تحديد العديد من المصادر المحتملة للحصول على الريع: سياسة النقد والقرض، النفقات العمومية، سياسة الأسعار وما إلى ذلك.

[1] العبارة مستوحاة من المؤلف:

Carlos Ominami, *Le tiers-monde dans la crise*, (Paris : La découverte, 1986).

يمكن اعتبار مصطلح "التسمم النفطي" أو "التسمم البترولي" معادلاً لمصطلح المرض الهولندي، ولكن هذا الأخير له بعد أوسع لأنه يشير إلى الوضعيات التي تنشأ عن تصدير منتجات منجمية أخرى.

[1] أنظر:

Alain Lipietz, *Mirages et miracles. Problèmes de l'industrialisation dans le tiers-monde*. (Paris : La découverte, 1985).

[1] إن تراجع قطاع الصناعة التحويلية هو الظاهرة التي تميز المسار الاقتصادي للبلاد على مدى العقود الثلاثة الماضية. كمصدر للنمو على المدى الطويل، عرف قطاع الصناعات التحويلية انخفاض مستمر في مساهمته النسبية في الناتج المحلي الإجمالي. فمن 15% في عام 1990، انخفضت حصة الناتج المحلي الإجمالي الصناعي في إجمالي الناتج المحلي إلى أقل من 10% منذ عام 1997، لتصل إلى أقل من 05% منذ عام 2004.

[1] أنظر

Djilali Liabès, "Rente, légitimité et statut quo : quelques éléments de réflexion sur la fin de l'Etat-providence." *Cahiers du CREAD*, no 06 (1986).

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

سمير بلال (2023)، أزمة النظام الريعي في الجزائر: قراءة من زاوية نظرية الضبط الاقتصادي، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 10 (العدد 02)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 49-62.

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لـ **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي**(CC BY-NC 4.0).

The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons AttributionLicense**.
Algerian Review of Economic Developmentis licensed under a Creative Commons Attribution-Non Commercial license (CC BY-NC 4.0).